

Distr.: General
30 July 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

البند ٢٠ من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية المستدامة

تشجيع السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية، من أجل القضاء
على الفقر وحماية البيئة

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة طيه تقرير الأمين العام لمنظمة السياحة العالمية
عن تشجيع السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية، من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة،
المقدم عملاً بقرار الجمعية ٢٤٠/٧١.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/73/150

290818 270818 18-12593X (A)



تقرير الأمين العام لمنظمة السياحة العالمية عن تشجيع السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية، من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة

أولا - مقدمة

١ - طُلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين تقريراً عن تنفيذ القرار ٢٤٠/٧١ المعنون "تعزيز السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية، من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة"، بالتعاون مع منظمة السياحة العالمية وغيرها من وكالات الأمم المتحدة وبرامجها ذات الصلة، بما يشمل توصيات بشأن سبل ووسائل تشجيع السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية، كأداة لمكافحة الفقر وتعزيز التنمية المستدامة. وباعتبار منظمة السياحة العالمية الوكالة المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة التي أوكل إليها دور محوري في تشجيع تنمية السياحة المسؤولة والمستدامة والمتاحة للجميع، فقد طُلب إليها أن تضطلع أيضا بدور قيادي في إعداد هذا التقرير.

٢ - وتعكس أوجه التقدم المبينة في هذا التقرير نتائج دراسة استقصائية مشتركة فيما بين جميع الدول الأعضاء أجريت في عام ٢٠١٨ بشأن استعراض النهج الوطنية المتبعة في تنفيذ القرار ٢٤٠/٧١، فضلا عن المعارف التي اكتسبتها منظمة السياحة العالمية من خلال مشاركتها النشطة في المناسبات والمبادرات والبحوث والأنشطة الأخرى مع دولها الأعضاء والأعضاء المنتسبين وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين.

ثانيا - المستجدات التي حدثت منذ اعتماد القرار ٢٤٠/٧١

ألف - أوجه التقدم المحرز في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٣ - بإدراج ثلاث غايات تتعلق تحديدا بقطاع السياحة في أهداف التنمية المستدامة، تعترف خطة عام ٢٠٣٠ بالدور الهام الذي يمكن أن تؤديه السياحة في تعزيز التنمية المستدامة والتعجيل بوتيرة التقدم في تحقيق جميع الأهداف السبعة عشر.

٤ - ومن أجل تعزيز الدور الهام للقطاع السياحي بوصفه محفزا للتغيير الإيجابي وأداة لتحقيق الأهداف وتعزيز التقدم المحرز في الأبعاد الثلاثة للاستدامة كلها، أعلنت الجمعية العامة، في قرارها ١٩٣/٧٠، سنة ٢٠١٧ سنة دولية لتسخير السياحة المستدامة من أجل التنمية. وقد حددت السنة الدولية بعد ٥٠ عاما من الاحتفال بالسنة الدولية للسياحة في ١٩٦٧ (وبعد ١٥ عاما من الاحتفاء بالسنة الدولية للسياحة البيئية في عام ٢٠٠٢). والهدف المحدد للسنة الدولية لتسخير السياحة المستدامة من أجل التنمية هو زيادة الوعي بمساهمة السياحة في التنمية المستدامة في دوائر صناع القرار والجمهور عامة، مع تعبئة جميع أصحاب المصلحة من أجل العمل معا لجعل السياحة عاملا محفزا للتغيير الإيجابي.

٥ - وتقدم السنة الدولية فرصة فريدة للاعتراف بالدور الهام الذي تضطلع به السياحة المدارة بشكل جيد بوصفها، في جملة أمور أخرى، أداة للتنمية المستدامة والتنوع الاقتصادي، والقضاء على الفقر، وحماية البيئة، وحفظ التراث الثقافي، وتعزيز السلام في العالم. ومن أجل كفالة استمرارية المبادرات والإجراءات التي أُطلقت في ٢٠١٧، يجري تنفيذ أنشطة أخرى مختلفة، مثل المنصة الإلكترونية "السياحة من أجل أهداف التنمية المستدامة - الرحلة إلى ٢٠٣٠". وقد أطلقت المنصة، التي طورت بدعم

من سويسرا، بالاشتراك مع منظمة السياحة العالمية على هامش المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وذلك باعتباره أداة جديدة تهدف إلى تعزيز إسهامات السياحة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة^(١).

باء - التعجيل بالتحول إلى ممارسات الاستهلاك والإنتاج المستدامة في قطاع السياحة

٦ - بهدف مواصلة دفع التحول نحو أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة، واصل برنامج السياحة المستدامة التابع لشبكة "كوكب واحد" (سابقاً، إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة) جهوده التعاونية لربط الصلات بين الجهات الفاعلة من جميع أنحاء العالم من أجل النهوض بتنمية سياحة أكثر استدامة وتوسيع نطاق المبادرات والشراكات من أجل التعجيل بالتحول إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

٧ - وتتضمن حافظة أعمال برنامج السياحة المستدامة جميع المبادرات التي اضطلع بها أكثر من ٩٠ من الشركاء وأزيد من ٣٩٠ من الأنشطة التي نُفذت في السنوات ٢٠١٥، و ٢٠١٦ و ٢٠١٧، وهو ما نجم عنه حافظة من البرامج تتجاوز قيمتها ٢٥ مليون دولار. ومنذ عام ٢٠١٧، واصل البرنامج التركيز على أولوياته المواضيعية الأربع: إدماج الاستهلاك والإنتاج المستدامين في السياسات؛ وإيجاد الأدلة المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين؛ وتعميم ممارسات الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛ وتعزيز تمويل الاستهلاك والإنتاج المستدامين. واستناداً إلى الأنشطة الأساسية لبرنامج السياحة المستدامة، يستمر البرنامج في إيجاد القيمة المضافة لأعضائه من خلال ما يلي:

(أ) مواد الدعوة التي تزيد من الظهور الإعلامي للجهود التي يبذلها أعضاء الشبكة، مثل الجدول الزمني للمناسبات لعام ٢٠١٧ الذي يشمل احتفالات أعضاء الشبكة خلال السنة الدولية لتسخير للسياحة المستدامة من أجل التنمية من خلال مختلف منصات وسائط التواصل الاجتماعي؛

(ب) فرص تقاسم المعارف من خلال مشاركة الأعضاء في المحافل العامة مثل المنتدى العالمي للاقتصاد الدائري (هلسنكي، حزيران/يونيه ٢٠١٧)، والمؤتمر العالمي لحفظ الطبيعة والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، (هاواي، الولايات المتحدة الأمريكية، أيلول/سبتمبر ٢٠١٦)، ومعرض هاواي والمعرض التجاري الدولي للسياحة (مدريد، كانون الثاني/يناير ٢٠١٥)، وكذلك من خلال تنظيم وتنفيذ حلقات دراسية شبكية لنشر التجارب والخبرات مع المشاركين المهتمين؛

(ج) الدعم التقني لتنفيذ المشاريع وتنظيم المناسبات، من قبيل المنتديين المتعلقين بالسياحة المستدامة والمسؤولة المعقودين في كرواتيا وجمهورية كوريا في حزيران/يونيه ٢٠١٧، وحلقة العمل بشأن التنمية المستدامة والاقتصاد الدائري، المعقودة في بولينيزيا الفرنسية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، والمشاريع السياحية الثلاثة التي يدعمها الصندوق الاستثماري المخصص لإطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.

٨ - ومنذ عام ٢٠١٦، نظم برنامج السياحة المستدامة، جنباً إلى جنب مع عدد من الشركاء في جميع أنحاء العالم، مجموعة متنوعة من المناسبات للدفع قدماً بالمناقشات المتعلقة بالمواضيع الأساسية

(١) للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول أنشطة وآثار السنة الدولية، يمكن الرجوع إلى تقرير الأمين العام لمنظمة السياحة العالمية عن تنفيذ السنة الدولية لتسخير السياحة المستدامة من أجل التنمية، ٢٠١٧ (A/73/280).

للبرنامج. ومن المحطات الهامة التي تحققت في ٢٠١٧ الندوة الدولية الثالثة والمؤتمر السنوي لبرنامج السياحة المستدامة التابع لإطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، اللذين استضافتهما منظمة السياحة البوتسوانية في كاساني، بوتسوانا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وركزت المناسبة على تمكين استدامة الوجهات السياحية عن طريق الابتكار وسمحت للمشاركين بتبادل الخبرات والمعارف ذات الصلة بالنهج المبتكرة لتعزيز التخطيط للسياحة وحفظها وتمويلها وتسويقها. كما عملت على تعزيز وضع واعتماد "نداء كاساني إلى العمل بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين في مجال السياحة: السياحة التي نصلو إليها"، الذي أعد بوصفه مساهمة الشبكة في تركة السنة الدولية لتسخير السياحة المستدامة من أجل التنمية.

٩ - وقد باتت الحلقات الدراسية الشبكية التي ينظمها برنامج السياحة المستدامة، بالتعاون مع كيانات أخرى، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة للبيئة وحكومة فرنسا، أداة هامة لتبادل التجارب مع الجهات المعنية المهمة من داخل الشبكة ومن خارجها. ومنذ عام ٢٠١٦، نُظِم ما مجموعه ١٣ حلقة دراسية شبكية شارك فيها أكثر من ٨٠٠ مشارك من جميع أنحاء العالم. وشملت المواضيع التي جرت تغطيتها تغيير المناخ، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتخطيط السياحي، والاقتصاد الدائري، وحفازات الاستدامة، وتمويل التنمية المستدامة، والسياحة المفرطة في المناطق المحمية، والإدارة المستدامة للغذاء. ومن أجل تمكين مزيد من النشر على الصعيد العالمي، جُمعت جميع الحلقات الدراسية الشبكية متاحة على الإنترنت من قبل البرنامج.

١٠ - وأحد التُّهَج الرئيسية في التصدي لتحدي فصل النمو عن استخدام الموارد هو التحول من أنماط الاستهلاك والإنتاج الخطية إلى الأنماط الدائرية، بحيث تعزز الحلقات المغلقة للمواد على امتداد كامل سلسلة القيمة. ولقد باتت الدائرية محل تركيز متزايد في الحلقات الدراسية الشبكية، والمؤتمرات، والمبادرات البحثية لشبكة "كوكب واحد". وقدمت الشبكة، على سبيل المثال، الدعم التقني والمدخلات لحلقة دراسية بشأن السياحة المستدامة والمسؤولية، استضافتها الحكومة المحلية لبولينيزيا الفرنسية في باييتي يومي ٢٠ و ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، وكانت هي الثانية ضمن سلسلة من ثلاث حلقات دراسية عُقدت ضمن إطار مشروع مجلس التعاون الاقتصادي لمنطقة المحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة والاقتصاد الدائري.

١١ - ومن أجل الاستفادة من هذه الجهود وإحراز مزيد من التقدم في التفكير بشأن الاقتصاد الدائري في مجال السياحة، عقد كل من برنامج المباني وأساليب التشييد المستدامة لشبكة "كوكب واحد"، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وحكومات بوتان وبوتسوانا وفنلندا والمكسيك، خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المعقود في نيويورك من ٩ إلى ١٨ تموز/يوليه، حدثاً جانبياً من أجل عرض الكيفية التي يمكن بها لحلول الاقتصاد الدائري في قطاعي السياحة والتشييد أن تُعجل بالتحول إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين وتنفيذ الهدف ١٢ من أهداف التنمية المستدامة، مع الإسهام أيضاً في إقامة مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود.

جيم - وضع سياسات ومبادئ توجيهية وإنشاء مؤسسات وطنية مناسبة

١٢ - يظل تقديم الدعم لأصحاب المصلحة في وضع وتنفيذ الأطر السياسية ذات الصلة التي تعزز التنمية المستدامة مسؤولية رئيسية من مسؤوليات قطاع السياحة. ومن أجل دعم الحكومات الوطنية

في النهوض بهذه المهمة، قامت منظمة السياحة العالمية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبدعم من حكومة فرنسا، بإجراء بحوث في الفترة بين نيسان/أبريل ٢٠١٦ وحزيران/يونيه ٢٠١٨ بشأن إدماج الاستهلاك والإنتاج المستدامين في السياسات السياحية الوطنية بغية الحصول على أفكار متعمقة بشأن الوضع الراهن في جميع أنحاء العالم والإيحاء إلهام بالمزيد من الأعمال لأصحاب المصلحة المعنيين بالسياحة من أجل التعجيل بتحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وقد قُدم موجز للتقرير الأساسي الناتج عن تلك البحوث بشأن إدماج أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في سياسات السياحة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى في تموز/يوليه ٢٠١٨. وسيصدر التقرير الكامل عما قريب.

١٣ - واستندت منهجية البحوث إلى مؤشرات نجاح إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، التي تعرض تفكيكا لمفهوم الاستهلاك والإنتاج المستدامين إلى عناصر ملموسة أو "مجالات تأثير"، مثل حماية التنوع البيولوجي، والاستخدام المستدام للأراضي، وكفاءة استخدام الطاقة، وخفض انبعاثات غازات الدفيئة، وكفاءة استخدام المياه، وخفض النفايات. وشملت البحوث دراسة استقصائية عالمية بشأن التخطيط السياحي، تلقت ٧٥ رداً، واستعراضاً منهجياً لـ ٧٣ سياسة وطنية للسياحة، ومقابلات مع ١١ خبيراً من هيئات السياحة الوطنية، ومشاورات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، وتقييماً لمجموعات البيانات ووثائق السياسة العامة المتصلة فيما بينها، بما في ذلك خطط تنفيذ اتفاقيات ريو الثلاث (اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ). وفي المجموع، غطى المشروع ١٠١ دولة (٦٤ في المائة من جميع الدول الأعضاء في منظمة السياحة العالمية) من جميع مناطق العالم.

١٤ - واستناداً إلى النتائج الواردة في التقرير، تُشكل السياسات الوطنية للسياحة نقطة انطلاق جيدة ليُصبح الاستهلاك والإنتاج المستدامان عنصرتين أساسيتين في التخطيط الطويل الأجل لتنمية السياحة. وسُلط الضوء في التقرير أيضاً على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل فصل نمو السياحة عن استخدام الموارد الطبيعية. وتقسّم نتائج التقرير إلى ستة مجالات رئيسية، هي: تطور الهياكل المؤسسية الوطنية للسياحة؛ والعناصر المشتركة في التخطيط السياحي الوطني؛ والالتزام العام لسياسات السياحة الوطنية بالاستهلاك والإنتاج المستدامين والتنمية المستدامة؛ ووجود أدوات سياسية تتصدى للتحديات البيئية في قطاع السياحة؛ وتنفيذ السياسات الوطنية للسياحة ورصد التقدم المحرز؛ والصلات الأخرى القائمة بين السياسات الوطنية للسياحة والغايات الواردة في الهدف ١٢ من أهداف التنمية المستدامة.

١٥ - وتُقدّم في التقرير خمس نُهج استراتيجية موصى بها لصناع السياسات بهدف التعجيل بإدماج الاستهلاك والإنتاج المستدامين في السياسات الوطنية للسياحة وتنفيذها على أرض الواقع. وتشمل هذه النهج استخدام أهداف التنمية المستدامة كبوصلة وإعطاء الأولوية للهدف ١٢؛ وتمهيد الطريق للتنفيذ من خلال تحديد المعالم الرئيسية لأدوات السياسة العامة للاستهلاك والإنتاج المستدامين؛ وإعطاء الأولوية للقياس والرصد وإتاحة البيانات؛ وإدماج البيانات المكانية من أجل وضع تصور للتفاعلات مع البيئة؛ وتبني نُهج مبتكرة، ولا سيما نُهج الدائرية. وفي نهاية المطاف، تهدف النتائج التي توصل إليها التقرير إلى دعم أصحاب المصلحة في مجال السياحة في مساعيهم لإحراز تقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف ١٢، من خلال التخطيط ووضع السياسات المسؤولتين.

دال - نتائج الدراسة الاستقصائية المتعلقة بالتنفيذ التي أجرتها المنظمة العالمية للسياحة بشأن القرار ٢٤٠/٧١

١٦ - في أوائل عام ٢٠١٨، أجرت منظمة السياحة العالمية دراسة استقصائية عن تنفيذ القرار ٢٤٠/٧١، وجمعت مدخلات من جميع الدول الأعضاء وغيرها من المنظمات الدولية بشأن التنمية والتقدم المحرز فيما يتعلق بالمجالات المشمولة بالقرار. وتقدّم الردود المقدمة من الجهات التسعة عشر المحيية على المذكرة المفاهيمية أفكاراً متعمقة بشأن مجموعة متنوعة من الجهود المتصلة بتعميم مراعاة التنوع البيولوجي، وتغير المناخ، والقضاء على الفقر، وتحقيق التنمية الشاملة للجميع التي نفذت في مختلف البلدان منذ عام ٢٠١٦. وعموماً، أشارت الردود على الدراسة الاستقصائية إلى أن الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان) والهدف ٨ (تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع)، يليهما على نحو وثيق الهدف ١١ (جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة) تعتبر في الوقت الراهن من الأهداف التي لها أهمية خاصة للتنمية المستدامة للسياحة.

تعميم مراعاة التنوع البيولوجي والاعتبارات العامة

١٧ - تُوفّر الأصول الطبيعية والثقافية الفريدة، مثل الشواطئ البكر، والشعاب المرجانية، والتنوع البيولوجي، قيمة اقتصادية ومالية للسياحة المستدامة والعكس بالعكس. ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاؤه الدعم للدراسات الاستقصائية الميدانية لوضع تقديرات للفوائد الاجتماعية والاقتصادية الكاملة للمناطق المحمية وما يتصل بها من أنشطة سياحية. وعلى سبيل المثال، أوجد منتزه جنوب لونغوا الوطني في جنوب زامبيا ١٨٢١ وظيفة مباشرة، وقيمة مضافة تبلغ ١٤,٨ مليون دولار، و ٢,٩ مليون دولار من رسوم وقوف المركبات، و ٢,٦ مليون دولار و ٣,٦ ملايين دولار من الضرائب على الأعمال التجارية في ٢٠١٦. وحققت المناطق المحمية في البرازيل أكثر من ٣٤٧ مليون دولار من المبيعات المباشرة و ١٩٤ مليون دولار من القيمة المضافة على الناتج المحلي الإجمالي ودعمت ٢٣ ٨١٣ وظيفة.

١٨ - ويعمل البرنامج الإنمائي بشراكة مع مرفق البيئة العالمية لتعزيز الفرص الاقتصادية والمالية والحد من الآثار الضارة للعمليات السياحية. وفي غواتيمالا، اشترك البرنامج الإنمائي ومرفق البيئة العالمية في العمل من أجل تحقيق أقصى حد ممكن من احتفال "صلاة الاستسقاء" المتوارث عن الأجداد الذي يجتذب الآلاف من الزوار، وذلك دون الإضرار بالمنطقة التي تضم بركان شيكابال وبحيرة شيكابال ومع إفادة المجتمعات المحلية. ومن بين النتائج التي تحققت هناك خفض النفايات الصلبة بنسبة ٩٥ في المائة وإدخال نظام جديد لتحصيل رسوم الدخول من أجل دعم الحفظ.

١٩ - وتشمل الفرص الإضافية لمشاريع السياحة المستدامة المشروع المتعلق بتعزيز الحميات البحرية للحفاظ على المناطق البحرية الرئيسية للتنوع البيولوجي، وهو ما شجع على تقييم فرص السياحة البيئية في ١٥ محمية بحرية وإجراء تقييمات للفرص في ١٢ محمية في تنزانيا، الأمر الذي أدى إلى زيادة عدد الزوار بـ ٢٥ ضعفاً في بعض المناطق بفضل التوصيات والاستثمارات الإضافية. وحتى في السياقات المعرضة للنزاعات، يمكن للسياحة المستدامة أن تدعم بقاء الأصول الثقافية والطبيعية، كما هو الحال في المناطق المحيطة بالبحيرات البالغة الصفاء في باند أمير في أفغانستان، التي تجتذب نحو ٢٠٠ ٠٠٠ زائر سنوياً. ولا شك أن تفضي زيادة الجهود المبذولة إلى تكرار وتكثيف المبادرات الآتية من المجتمعات المحلية

والمجتمعات المحلية للشعوب الأصلية، من قبيل ”رابطة راجا أمبات للاستضافة في المنازل“ (Raja Ampat Homestay Association) الفائزة بجائزة خط الاستواء، وهي شبكة تضم أكثر من ٨٠ عملاً تجارياً في مجال السياحة البيئية تملكها المجتمعات المحلية تزاوّل أنشطتها في بابوا وبابوا الغربية.

٢٠ - وقد عملت الدول الأعضاء على تعميم مراعاة التنوع البيولوجي في قطاع السياحة من خلال تعزيز مبادرات التخطيط لاستخدام العموم للمناطق المحمية، كما هو الشأن في حالة أوروغواي، حيث وُضع مشروع من هذا القبيل في إطار اتفاق مبرم بين وزارة الإسكان وتخطيط الأراضي والبيئة ووزارة السياحة والرياضة، بمشاركة الوكالة الوطنية للبحث والابتكار وبدعم تقني مقدم من المنظمة غير الحكومية ريتوس ألسور (Retos al Sur).

٢١ - وجرى التشديد في أوروغواي على استخدام الصكوك الطوعية، مثل إصدار الشهادات، التي تُعالج حماية التنوع البيولوجي بوصفها أداة قيّمة للاعتراف بالممارسات الجيدة في قطاع السكن. كما للإدارة البيئية والإجراءات المتعلقة بتغير المناخ أهمية للقطاع، بما فيها من تركيزٍ على كفاءة استخدام الطاقة، والاستخدام المستدام للمياه، والمرافق المستدامة لإدارة للنفايات، والتكيف مع تغير المناخ.

٢٢ - وتسعى السلفادور إلى إدماج التنوع البيولوجي في الأنشطة السياحية على الصعيد الوطني، من خلال استراتيجياتٍ من قبيل ”القرى الحية“ ومن خلال المشاريع المتعلقة بالتنوع البيولوجي، ومصائد الأسماك، والسياحة. بيد أن بعض الحواجز التي تحول دون تنفيذ الاستراتيجيات تشمل انعدام التنسيق بين الفاعلين في القطاعين العام والخاص، وضعف عائد الاستثمار في الأجل القصير، واستمرار الممارسات التي تؤثر سلباً على البيئة.

٢٣ - وتقر المكسيك، في خطتها الإنمائية الوطنية ٢٠١٣-٢٠١٨، بأهمية السياحة في إيجاد فرص العمل، وتطوير الأسواق المخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وحماية التراث الطبيعي والثقافي للبلد. ويرمي الهدف الخامس من الخطة القطاعية للسياحة ٢٠١٣-٢٠١٨ إلى توجيه القطاع نحو تعزيز التنمية المستدامة للوجهات السياحية وزيادة الفوائد الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المحلية المستفيدة.

٢٤ - وفي الجمهورية الدومينيكية، تُنظّم مسألة التنوع البيولوجي فيما يتصل بالسياحة ووزارة البيئة والموارد الطبيعية، ولا سيما شعبيتها الفرعية المكلفة بالشؤون الساحلية والبحرية. ووفقاً للخطة، يجب على تنمية السياحة أن تمثل للمتطلبات البيئية، في مرحلتها تشييد وتشغيل المشروع كليهما، بما في ذلك الفنادق وغيرها من المرافق ذات الصلة بالقطاع.

٢٥ - وأما المجلس الوطني للمناطق المحمية في غواتيمالا، المسؤول عن إدارة المناطق المحمية والتنوع البيولوجي، فقد قام بتعزيز قدرات موظفيه عن طريق التدريب على مسائل من قبيل الحفظ والسياحة والتخطيط. والحرك الرئيسي للخطة الرئيسية للسياحة المستدامة ٢٠١٥-٢٠٢٥ هو تنمية السياحة وفقاً للمعايير العالمية للسياحة المستدامة. وتشمل بعض الحواجز المعترضة الافتقار إلى الموارد المالية من أجل التنفيذ الكامل للتخطيط والمشاريع، وعدم الوعي بالاستدامة والحاجة إلى دعم التعهدات.

٢٦ - وقامت بنما بتعميم مراعاة التنوع البيولوجي من خلال المبادرات التي تدعمها وزارة البيئة. وأحد مسارات عملها الاستراتيجية الخمسة هو تنمية السياحة الخضراء في المناطق المحمية، ويهدف إلى تعزيز حفظ التنوع البيولوجي عن طريق تنمية السياحة البيئية قليلة الأثر بمعية المجتمعات المحلية والقطاع الخاص. وتُنفذ الجهود بصورة مشتركة بين هيئة السياحة في بنما، ومعهد سميثسونيان للبحوث المدارية، ومؤسسة

ناتورا، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ومرفق البيئة العالمية. وتشمل أنشطة السياحة البيئية الأخرى التي تهدف إلى الحفاظ على التنوع البيولوجي تعزيز السياحة البيئية لتكون أداة للحفاظ والعلوم؛ والرصد القائم على المشاركة للصقر الخطافي في منتزه تشاغريس الوطني والنمر المرقط في المنتزهين الوطنيين دارين وبورتوبيلو؛ ووضع خطط لاستخدام العموم للمناطق المحمية؛ ووضع معايير للسياحة المستدامة وإشراك المجتمعات المحلية.

٢٧ - وتشدد الخطة البيئية البنمية ٢٠١٤-٢٠١٩ على الإدارة المشتركة للمناطق المحمية مع جماعات المجتمعات المحلية المنظمة الخاصة بالمناطق المحمية- البحرية منها والبرية- والإدارة المعززة للحفاظ الفعال للمناطق المحمية من خلال برامج التثقيف والاستثمار البيئية، والأعمال التجارية المجتمعية البيئية، والسياحة البيئية المنخفضة التأثير، والعمل التطوعي وغيره من الأنشطة الأخرى، وإضفاء الطابع المؤسسي على مفهوم الممرات البيولوجية وإدارتها. وتشمل بعض العقبات التي حددتها بنما وتواجه تعميم مراعاة التنوع البيولوجي بناء آليات تنسيق فعالة للقطاعين العام والخاص والمجتمعات المحلية، ومعالجة النزاعات المتعلقة باستخدام الأراضي في المناطق المحمية، وبناء المصداقية في العمليات الرامية إلى العمل مع المجتمعات المحلية.

٢٨ - وبموجب المرسوم التنفيذي رقم ٥٩ المؤرخ ٩ آذار/مارس ٢٠١٦، أنشأت بنما آلية للإدارة المشتركة للمناطق التابعة للنظام الوطني للمناطق المحمية في بنما، تديرها وزارة البيئة، من أجل حفظ التنوع البيولوجي. وتسلم بنما، من خلال استراتيجيتها وخطة عملها الوطنيتين للتنوع البيولوجي بالحاجة إلى إدماج قطاعات أخرى بعيدة عن القطاع البيئي من أجل حفظ التنوع البيولوجي. وتندرج الامتيازات والتصاريح والأدوات الأخرى ضمن الأدوات التي استخدمت على نطاق واسع من أجل تحقيق هذه الأهداف.

٢٩ - وتضع السياسة البيئية للقطاع السياحي في بيرو مبادئ توجيهية لتنفيذ التدابير التي تسهم في مكافحة ومنع التلوث البيئي وحفظ التنوع البيولوجي. وتعترف بيرو في تلك السياسة بالحاجة إلى رؤية شاملة للاستخدام المستدام للموارد الطبيعية من أجل كفاءة استدامة التنوع البيولوجي.

٣٠ - وفي سيشيل، تسهم علامة السياحة المستدامة في حفظ التنوع البيولوجي والبيئة في البلد. وجرى تعميم الحاجة إلى حماية التنوع البيولوجي أيضا من خلال تقييمات الأثر البيئي. وعلاوة على ذلك، فإن الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي لسيشيل تأخذ في الاعتبار مختلف القطاعات، بما في ذلك السياحة.

٣١ - وجعلت ترينيداد وتوباغو من السياحة البيئية مجالاً من شأنه أن يدعم التنمية في البلد. ونتيجة لذلك، تم وضع مشروع سياسة عامة للسياحة البيئية وهو يخضع لتحسين صياغته حالياً. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بعض أنجح منظمات السياحة البيئية في البلد، مثل منظمة 'الباحثين عن الطبيعة' (Nature Seekers) ومنظمة 'أنقذوا سلاحفنا البحرية' (Save Our Sea Turtles) أخذت زمام الريادة في وضع المشاريع ذات الصلة بالتنوع البيولوجي التي تركز على الجهود المبذولة لحفظ السلاحف البحرية المهددة بالانقراض والمبادرات الرامية إلى حماية وصون النظم الإيكولوجية المحلية.

٣٢ - وتشمل بعض عوامل النجاح التي حددتها ترينيداد وتوباغو من أجل تعميم مراعاة حفظ التنوع البيولوجي في قطاع السياحة تصميم بعض المجتمعات المحلية على صون وحفظ وحماية البيئة، مُسَلِّمةً بأثر ذلك على قدرتها على الاستفادة منها اقتصادياً، واجتماعياً ثقافياً، وبيئياً؛ وإنشاء لجان فرعية تعمل في مجال حماية وحفظ التنوع البيولوجي؛ والتدريب وبناء القدرات في المجتمعات المحلية.

٣٣ - وتشكل السياحة المستدامة قلب الخطة الوطنية لتنمية السياحة ٢٠١٧-٢٠٢١ في كوستاريكا، وهي تشمل مختلف معايير الاستدامة في قطاع السياحة.

٣٤ - ويهدف القانون الفنزويلي بشأن تعزيز السياحة المستدامة باعتبارها نشاطا ريفيا قائما على المجتمعات المحلية لعام ٢٠١٤ إلى تعزيز وتنمية السياحة المستدامة والمسؤولية باعتبارها نشاطا مجتمعيا واجتماعيا، مع الاحترام الكامل للبيئة والتنوع البيولوجي. وتُشجّع تنمية السياحة ذات الأثر البيئي المنخفض وتُقدّم لها المكافآت من أجل حفظ الموارد الهيدرولوجية، والطاقة، والغابات، والتنوع البيولوجي، والمناطق المحمية، والنباتات، والأحياء البرية، وأي ففة أو منطقة بيئية أخرى على نحو ما يحدده القانون.

٣٥ - وبدأت بوتان في مواءمة وإدماج الخطط والبرامج السياحية مع خطط وبرامج التنوع البيولوجي من أجل كفاءة تكاملها. وفي الوقت نفسه، أبلغت تركيا عن وضع العديد من القوانين والقواعد التنظيمية والاستراتيجيات ذات الصلة بالتنوع البيولوجي. ويقوم السودان بتنفيذ سياساته الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي من خلال مجلسه الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية.

٣٦ - ويُعتبر التنوع البيولوجي أصلا من أصول السياحة في سلوفينيا، وبخاصة السياحة البيئية. ويُقَدِّد قانون حفظ الطبيعة بطريقة صارمة. وتُحظَر الإجراءات التي قد يكون لها أثر سلبي على الموارد الطبيعية أو التنوع البيولوجي، كما أن إجراء تقييمٍ للأثر البيئي شرط مسبق لأي نشاط في البيئة الطبيعية.

٣٧ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أطلقت الوزارة الاتحادية النمساوية للاستدامة والسياحة "استراتيجية التنوع البيولوجي - النمسا ٢٠٢٠"، التي تحدد النمسا بموجبها الأهداف والقياسات لحفظ التنوع البيولوجي للبلد. وفي إطار الغاية ٥ من الاستراتيجية، تُتناول السياحة والأنشطة الترفيهية على وجه التحديد وفقا لأنشطة التنوع البيولوجي. ويُعتبر شرطا لازما أن تتم مراقبة السياحة والأنشطة الترفيهية، مع إيلاء اهتمام خاص للمناطق الحساسة بيئيا. وبالإضافة إلى ذلك، تشمل المبادئ التوجيهية بشأن العلامات البيئية للقطاعات السياحية والترفيهية معايير التنوع البيولوجي.

٣٨ - وقد وضعت مبادرة منظمة السياحة العالمية/شيملونج المتعلقة بالحياة البرية والسياحة المستدامة بفضل مساهمة من مجموعة شيملونج، التي يوجد مقرها في غواندونغ، الصين. ومن خلال هذه المبادرة، عُقدت حلقات دراسية تدريبية في ٢٠١٧ و ٢٠١٨ لفائدة المسؤولين عن السياحة وحفظ التنوع البيولوجي في بنن، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغابون، وغينيا، والنيجر، والمسؤولين عن الحياة البرية والسياحة المستدامة في بنغلاديش. وعُقدت حلقات دراسية إقليمية أيضا في بوتسوانا وجمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن العلاقات مع وسائل الإعلام من أجل خدمة الحياة البرية والسياحة المستدامة، شارك فيها موظفو وسائل الإعلام من العديد من البلدان الأفريقية. وفي عام ٢٠١٨، نظمت منظمة السياحة العالمية حلقة دراسية إقليمية بشأن تغير المناخ، والتنوع البيولوجي، وتنمية السياحة المستدامة في فيجي وأطلقت مشاريع متعلقة بالسياحة المستدامة وحفظ الحياة البرية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وزمبابوي.

تغير المناخ

٣٩ - أقرت الدول الأعضاء في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بحجم الصلات القائمة بين تغير المناخ والتنمية المستدامة وكذا بما تتيحه من فرص. وقد تُخصّص هدف التنمية المستدامة ١٣ لتلبية الحاجة

إلى اتخاذ إجراءات عاجلة بشأن مسألة تغير المناخ، التي يبدو أن لها أهمية مشتركة بين القطاعات من أجل كفاءة التنفيذ الناجح لجميع الأهداف الـ ١٧.

٤٠ - وبحسب نحو ٤٠ في المائة من المساهمات المحددة وطنيا، يُسَلَّم بأن السياحة هي إما أولوية للبلد، أو جزء من استراتيجيات التخفيف والتكيف، أو قطاع متأثر بتغير المناخ. وعلى الصعيد الدولي، توفر السياحة أيضا فرصا لزيادة تسريع العمل المناخي. ومع ذلك، وعلى نحو ما تم الخلوص إليه أثناء المناقشات التي جرت بشأن إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأمطار الاستهلاك والإنتاج المستدامة الذي عقد في مراكش خلال الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في مراكش، المغرب، فإن عدم وجود منظور قطاعي لا يسمح بإنشاء روابط بين مساهمة قطاع السياحة في المساهمات المحددة وطنيا والجهود التي يبذلها أصحاب المصلحة في مجال السياحة العاملين على الصعيد الدولي.

٤١ - ومن أجل تعزيز اتخاذ القرارات على أساس الأدلة ولسد الفجوة في المعرفة في العلاقة بين تغير المناخ والسياحة، تشترك منظمة السياحة العالمية والمنتدى الدولي للنقل حاليا في إجراء بحوث على المستوى العالمي بشأن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التي مصدرها قطاع السياحة، حيث سُتستخدم في استكمال التقديرات السابقة وتقدم توصيات سياساتية قابلة للتنفيذ في القطاع.

٤٢ - وفي النمسا، أطلقت كل من الوزارة الاتحادية للاستدامة والسياحة ووزارة النقل والابتكار والتكنولوجيا بصورة مشتركة استراتيجية جديدة للمناخ والطاقة "مهمة ٢٠٣٠"، تعالج فيها بشكل مباشر مسألة التحول إلى التنقل منخفض الانبعاثات. ويُشار إلى قطاع السياحة أيضا فيما يتعلق برقمته خدمات التنقل الجديدة. ويتعزز في إطارها كذلك التنقل الكهربائي وتُنظم "أيام التنقل السياحي" بصورة منتظمة، كما كان الحال في ٢٠١٧، برعاية الرئاسة النمساوية للاتفاقية الدولية لحماية جبال الألب وتحت مظلة السنة الدولية لتسخير السياحة المستدامة من أجل التنمية.

٤٣ - وتنظر زامبيا أيضا إلى السياحة في سياق استراتيجيتها الراهنة لمواجهة تغير المناخ، في حين يتوفر السودان على مشروع خطة بشأن هذه المسألة من المقرر أن توضع صيغتها النهائية في ٢٠١٩. ولدى غواتيمالا سياسات تنظيمية وطنية بشأن تغير المناخ.

٤٤ - وفي بوتان، يُنظر في إحداث تحول في وسائل النقل، وهي تبذل مزيدا من الجهود من أجل إدخال المركبات الكهربائية، في حين تعمل سيشيل على تحويل قطاعها الطاقوي وتتوفر على خريطة طريق للطاقة المتجددة تنص بالتحديد على الصلات بالقطاع السياحي، بما في ذلك ما يتعلق بالتنقل الكهربائي. وقد عرفت بولندا تحسينات فيما يتعلق بالتنقل الكهربائي.

٤٥ - وترمي الاستراتيجية الإنمائية الوطنية لترينيداد وتوباغو (٢٠١٦-٢٠٣٠) - رؤية ٢٠٣٠ إلى معالجة قضايا تغير المناخ. وتشير الاستراتيجية إلى قطاع النقل وأهداف الحد مما يطرحه من انبعاثات الكربون من خلال خفض استخدام الوقود الأحفوري وتحسين كفاءة استخدام الطاقة وزيادة استخدام تكنولوجيات الطاقة النظيفة والمتجددة.

٤٦ - وتتوفر أوروغواي على سياسة وطنية لتغير المناخ تُعالج مختلف الأبعاد، بما في ذلك الحكومة. وبالإضافة إلى ذلك، قامت أوروغواي في ٢٠١٨ بإطلاق أول طريق كهربائي في أمريكا اللاتينية، في منطقة لابلاتا على طول ساحل المحيط الأطلسي في البلد، حيث تقع الغالبية العظمى من الوجهات الشاطئية في البلد. وتستقبل المنطقة الساحلية في أوروغواي أكثر من ٧٠ في المائة من الزوار، كما أن نحو

٨٠ في المائة من السكان يعيشون هناك. ويزكز في تلك المنطقة من البلد حوالي ٩٥ في المائة من إيرادات العملة الأجنبية من السياحة و ٨٦ في المائة من النفقات السياحية للمقيمين، وذلك وفقا لبيانات من عام ٢٠١٥.

٤٧ - وتقدم الاستراتيجية الوطنية لمواجهة تغير المناخ في المكسيك إرشادات بشأن الإجراءات التي ينبغي اتخاذها بشأن هذه المسألة خلال السنوات الأربعين المقبلة. وتشتمل الاستراتيجية على مسار عمل طويل الأجل من أجل تحسين صحة ونوعية حياة السكان، فضلا عن تحويل المكسيك إلى مجتمع يتمتع بقدرة أكبر على الصمود. وتعد الاستراتيجية نتاج مشاركة ضمت المواطنين والأعمال التجارية والأوساط الأكاديمية مع حكومة المكسيك. ويؤي اهتمام لقطاع السياحة في إطار الاستراتيجية، كما أن مسارات العمل في مجال النقل عموما مبينة فيها، وليس فقط في مجال السياحة.

٤٨ - وتتضمن استراتيجية مواجهة تغير المناخ في الجمهورية الدومينيكية مجالات النقل الجوي والبري بشكل عام. وفيما يتعلق بقطاع السياحة على وجه الخصوص، يجري تنفيذ تدابير الممارسة الجيدة المتعلقة بكفاءة استخدام الطاقة، والاستخدام الرشيد للمياه، والتخلص من النفايات الصلبة.

٤٩ - وتنظر بنما في آثار تغير المناخ التي تخلفها وسائط النقل وهي تعمل من أجل الحصول على التمويل من الصندوق الأخضر للمناخ من أجل وضع مشاريع من شأنها أن تشكل عناصر نظامها المتكامل للنقل، المشار إليه في الخطة الوطنية الشاملة للتنقل المستدام في المجال الحضري.

٥٠ - وبالنظر إلى أن ٦٠ في المائة من عمليات الوصول الدولية إلى بيرو تتم عن طريق الجو، فإن التحسينات التشغيلية والتكنولوجية التي تتماشى مع استراتيجية مواجهة تغير المناخ في البلاد تشتمل على تحول إلى استخدام أنواع الوقود البديلة والتدابير القائمة على السوق. وهذه التغييرات هامة، بالنظر إلى تموضع قطاع الطيران بوصفه واسطة النقل الرئيسية.

القضاء على الفقر والتنمية الشاملة للجميع، بما في ذلك من أجل تمكين المرأة، والشباب، والأشخاص ذوي الإعاقة وإشراك المجتمعات الأصلية والمحلية

٥١ - أطلقت منظمة الجمارك العالمية العديد من المبادرات المخصصة لتيسير حركات البضائع والأشخاص عبر الحدود من أجل تحسين القدرة التنافسية الاقتصادية والقضاء على الفقر، مع مراعاة الحاجة إلى حماية المجتمعات من الآثار غير المرغوب فيها للحركات عبر الحدود.

٥٢ - وفي إطار التدابير المتخذة لكفالة تمكين المرأة ومشاركة المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وإدماج معارفها وثقافتها وتراثها وقيمها في السياحة المستدامة، أنشأت أوروغواي "جائزة القرية السياحية". وتقدم الجائزة اعترافا بالقيمة المضافة التي تسهم بها المجتمعات المحلية في ثقافة الوجهة وتشجيع السياحة المستدامة (عن طريق تحسين العمالة، واستعادة الاعتراف بالذات والمعارف المحلية، والاهتمام بالموارد الطبيعية والمحلية)، في القرى التي يقل عدد سكانها عن ٥٠٠٠.

٥٣ - وعلاوة على ذلك، يحوّل حتم المساواة بين الجنسين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي نُقذ في أوروغواي، الاعتراف، بعد عملية منح شهادات رائدة، بالجهود الرامية إلى تحديد ومعالجة الفجوات الجنسانية داخل فرادى المنظمات. ويجري أيضا تشجيع المبادرات التي تقودها المرأة في البلد، كما أن لجنة

الشؤون الجنسانية في وزارة السياحة في أوروغواي وضعت برنامج "بأي ثمن كان" من أجل التعاقد مع الفنانين المحليين من أجل المناسبات العامة، الأمر الذي يمنح قيمة أكبر للفنانات.

٥٤ - وفي السلفادور، جرى إشراك المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية في وضع مشاريع السياحة البيئية، وتبادل الخبرات، وتطوير المنتجات السياحية. وبالإضافة إلى ذلك، أجريت دراسات خاصة لتمكين المرأة في الأنشطة السياحية.

٥٥ - وتتوفر غواتيمالا على آليات شتى لتحقيق مشاركة المرأة، بما في ذلك سياستها الوطنية من أجل تعزيز التنمية المتكاملة للمرأة. وعلاوة على ذلك، تدرج مؤسسات، منها وزارة الاقتصاد ووزارة البيئة والموارد الطبيعية ووزارة الثقافة والرياضة ضمن برامجها التدريبية الموجهة إلى تمكين المرأة في سياقاتها المحلية، لشعوب المايا وغاريفونا وشينكا.

٥٦ - وقدمت وزارة البيئة في بنما حتى الآن الدعم لوضع أربع اتفاقات للإدارة المشتركة ترمي إلى إفادة السكان الأكثر فقراً بصورة مباشرة. وبالإضافة إلى ذلك، عززت بنما تحالفات مع الهيئة الوطنية للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة من أجل تدريب الحرفيات في إطار برنامج لمباشرة الأعمال الحرة. وعلاوة على ذلك، نسقت بنما في إطار استراتيجيتها لتعزيز الجهات السياحية مع كيانات مثل الهيئة الوطنية للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والمديرية الوطنية للحرف من أجل تعزيز دور الحرفيين ومشاركة المرأة.

٥٧ - ومن أجل تعزيز مشاركة المرأة في إنتاج وتسويق المصنوعات الحرفية ومبادرات السياحة المجتمعية، يشتمل البرنامج البيروفي على درجات إضافية لمقترحات المشاريع التي تغطي تمكين المرأة، والجوانب الثقافية، والاستدامة البيئية. وفي إطار إجراءات تدخل السياحة الاجتماعية، يجري تيسير وصول ومشاركة الأمهات العازبات والشابات في قطاع السياحة بما يتيح لهن الاستفادة من هذه الأنشطة بشكل مباشر. وتعزز الاستراتيجية الوطنية للسياحة الريفية المجتمعية لوزارة التجارة الخارجية والسياحة في بيرو تنمية السياحة الجيدة في المجتمعات المحلية لجميع مناطق بيرو الثلاث (الساحل، والمنطقة الجبلية، والغابة المطيرة). ولذلك فإن العمل مع المجتمعات المحلية، وتمكين المرأة، واستعادة المعارف التقليدية عناصر أساسية للتنفيذ الفعال للاستراتيجية.

٥٨ - وتعالج السياسة الوطنية للسياحة لعام ٢٠١٠ لترينيداد وتوباغو مشاركة المرأة، والمجتمعات المحلية للشعوب الأصلية، والمجتمعات المحلية. وفي الوقت الراهن، تقوم وزارة السياحة بوضع الصيغة النهائية للسياسات الفرعية المتعلقة بهذه المجموعات، بما في ذلك في مجالات السياحة البيئية والسياحة المجتمعية. ومن خلال هذه السياسات، سيحدد البلد الأهداف، في حين سيحدد مشروع خطة للتنفيذ الإجراءات والأنشطة التي سيجري الاضطلاع بها لكفالة تحقيق هذه الأهداف.

٥٩ - وقد أنشئ نظاماً للتمويلات الصغرى في السودان لهذه الفئات، في حين تتوفر أوروغواي على صندوق للمنح الصغيرة مخصص لمبادرات المجتمع المدني. واعتمدت بولندا قانون توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة في حين أدرجت الجمهورية الدومينيكية كذلك المسائل المتصلة بالتنمية الشاملة لجميع الفئات على مستوى السياسات العامة.

٦٠ - وتُعد كفاءة استمرار الممارسات الثقافية غير المادية سمة هامة من سمات مبادرة بوتان لتنمية الاستضافة في البيوت، بما في ذلك ما يتعلق ببعث أنماط العيش التقليدية الأصيلة. وهذه الاستمرارية

مهمة أيضا في القطاع السياحي السلوفيني، الذي يعزز الطابع الفريد لتراثه المحلي وقيمه المحلية، وهو ما يفرض إشراك المجتمعات المحلية.

٦١ - ونفذت السلفادور الاستراتيجية المشتركة بين القطاعات المعروفة باسم "القرى الحية"، التي تعزز التنمية المحلية وتوفر الفرص للنساء والشباب والشعوب الأصلية. وبالإضافة إلى ذلك، ومن خلال المعهد السلفادوري للسياحة، يجري العمل بشأن تحقيق إمكانية الوصول إلى المنتزهات الترفيهية الوطنية. وعلاوة على ذلك، تجرى في الوقت الراهن مناقشة مشروع القانون المتعلق بالسياحة الذي قُدم إلى الجمعية التشريعية، وهو يشمل فصلا عن السياحة الميسرة.

٦٢ - وأحد المبادئ التوجيهية لوحدة المساواة بين الجنسين المكسيكية، المنشأة في عام ٢٠١٤، هو تمكين المرأة وتعزيز الثقافة المؤسسية. ونتيجة لذلك، أحرزت المكسيك، في عام ٢٠١٧، تقدما في العمل بشأن المبادئ التوجيهية الاستراتيجية التي حُددت في السنوات السابقة ونُقذت مبادئ جديدة أدت إلى تعزيز ممارسة المساواة بين الجنسين في السياسات والعمليات العامة، وممارستها من جانب الجهات الفاعلة والمستخدمين في قطاع السياحة والسفر في المكسيك.

٦٣ - ومن خلال برنامج 'إمبولسا' (Impulsa)، يعزز معهد السياحة الغواتيمالي فرص مباشرة الأعمال الحرة للمرأة في مجال السياحة. وينسق المعهد أيضا مع القطاع الخاص من أجل دعم مشروع يتعلق بإيجاد الفرص الاقتصادية، بدعم من التعاون الدولي، ويعزز الفرص من أجل إيجاد العمالة للشابات والشباب في مختلف الأنشطة، بما في ذلك في مجال السياحة.

٦٤ - ويجري العمل في بنما بشأن برنامج "السياحة للجميع"، وذلك تماشيا مع قانون تيسير إمكانية الوصول وأمانة الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي إطار البرنامج، تهدف هيئة السياحة في بنما إلى تعزيز الوجهات السياحية من أجل تجنب هجرة الشباب إلى المدن وتعزيز تدريب المرشدين في المواقع. وبالمثل، يجري تنسيق الإجراءات مع السلطة البحرية في بنما وهيئة الموارد المائية البنمية من أجل تعزيز عمل المشتغلين في مجال الأسماك والقوارب. ويتم كذلك تعزيز إدارة السياحة المجتمعية.

٦٥ - وتعمل الجمهورية الدومينيكية على تيسير الوصول إلى فرص العمالة. فعلى سبيل المثال، جرى توظيف الأشخاص الذي يعانون من ضعف البصر في محطات الهاتف. وبالمثل، أُدرجت مسألة تيسير الوصول إلى الشواطئ ضمن معايير منح شهادة الراية الزرقاء.

٦٦ - وثمة إشارة خاصة إلى المرأة في سياسات ترينيداد وتوباغو للسياحة البيئية والسياحة المجتمعية وكذا إلى الشباب في سياسات السياحة الرياضية والسياحة المجتمعية. وفي الوقت نفسه، وضعت سيشيل مخططا يحمل اسم "وظيفتي الأولى"، وهو يُيسر دخول الشباب إلى سوق العمل، إما من خلال التوظيف أو من خلال إطلاق أعمال تجارية. ونفذت تركيا عددا من المشاريع السياحية الممولة من الاتحاد الأوروبي والتمويل محليا من أجل معالجة وتحسين مشاركة الفئات المحرومة في التنمية السياحية.

٦٧ - وفي ٢٠١٧، نشرت الوزارة النمساوية للعلوم والبحوث والاقتصاد آنذاك دراسة عن دور المرأة في الاقتصاد النمساوي. ووفقا لهذه الدراسة، توجد بالسياحة، مقارنة مع غيرها من الصناعات، نسبة عالية من النساء العاملات لحسابهن الخاص (٤٨ : ٥٢). وفي اليوم العالمي للسياحة، في ٢٠١٧، نظمت الوزارة النمساوية المسؤولة عن السياحة، بالتعاون مع نظيرتها الألمانية والسويسرية، مؤتمرا بشأن الوجهات السياحية من أجل مناقشة كيفية تعزيز تنمية السياحة المستدامة وإشراك المجتمعات المحلية.

٦٨ - ومن خلال مبادرة السياحة المستدامة-القضاء على الفقر، وتمويل من طائفة واسعة من الجهات المانحة، كومت منظمة السياحة العالمية حافظة تضم نحو ١٢٠ مشروعاً يستفيد منها ٤٥ بلداً منذ عام ٢٠٠٤. وفي فترة أحدث، في ٢٠١٧، أنجرت منظمة السياحة العالمية بنجاح مشاريع في إطار المبادرة تتعلق بالتدريب المهني في مجال السياحة، تستهدف الشباب والنساء في تيمور - ليشتي وزمبابوي ومنغوليا وموزامبيق، فضلاً عن مشاريع لتحسين وتعزيز السياحة البيئية المجتمعية في تيمور - ليشتي وكمبوديا.

هاء - القياس الفعال لآثار السياحة من أجل دعم عمليات صنع القرار القائمة على الأدلة

٦٩ - يواصل تحسين الأدلة في قطاع السياحة من أجل تحسين عمليات صنع القرار في الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة ومن أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة حفز الأنشطة والمبادرات المنفذة على الصعيد الوطنية والإقليمية والمحلية.

٧٠ - وفي إطار الالتزام الطويل الأجل لمنظمة السياحة العالمية بدعم الإدارة القائمة على الأدلة في مجال السياحة، واصلت المنظمة المضي قدماً في هذا المجال. ومن أجل إحراز تقدم في توليد البيانات على الصعيد الوطني، أطلقت منظمة السياحة العالمية في ٢٠١٦، بدعم من شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، مبادرة عنوانها "نحو إطار إحصائي لقياس السياحة المستدامة". وتهدف المبادرة إلى وضع إطار إحصائي دولي لقياس دور السياحة في التنمية المستدامة عن طريق ربط الصلة بين حساب السياحة الفرعي الموجود بالفعل مع نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية. ومن خلال ربط الإطارين الاقتصادي والبيئي على نحو أكثر تركيزاً على البعد الاستراتيجي، تهدف المبادرة إلى إيجاد لغة وهيكل تنظيمي مشتركين من أجل استغلال ثراء البيانات المتوفرة بالفعل ومن أجل إنتاج البيانات وإدارتها ودمجها على نحو أكثر فعالية.

٧١ - وبمناسبة السنة الدولية لتسخير السياحة المستدامة من أجل التنمية، ٢٠١٧، نظمت حكومة الفلبين ومنظمة السياحة العالمية المؤتمر الدولي السادس المعني بإحصاءات السياحة، المعقد في مانيلا في الفترة من ٢١ إلى ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٧، الذي يهدف إلى معالجة كيفية قياس الاستدامة وكيفية إحراز تقدم في أعمال نهج إحصائي على الصعيد الوطني. وفي المجموع، شارك ١٥٠٠ مشارك من ٨٨ بلداً، من ضمنهم وزراء وكبار الإحصائيين، وممثلو القطاع الخاص وصناع قرار رئيسيون من المنظمات الدولية.

٧٢ - وإضافة إلى الجهود الرامية إلى تحسين قياس السياحة على الصعيد الوطني، واصلت منظمة السياحة العالمية العمل بشكل وثيق مع أصحاب المصلحة على الصعيد المحلي من أجل تحسين توفير الأدلة عبر الركائز الثلاث للاستدامة. وبالنظر إلى أن الركائز البيئية والاجتماعية الثقافية للاستدامة طالما تخلفت من حيث جهود الرصد، تواصل الشبكة الدولية لمراصد السياحة المستدامة التابعة لمنظمة السياحة العالمية دعم الجهات السياحية في اتباع نهج قياس أكثر شمولاً. وتوفر الشبكة لأعضائها منصة حيوية لتقاسم التجارب ومناقشتها وتحسينها والتعلم منها. ومنذ عام ٢٠١٦، زاد أعضاء الشبكة الدولية من ١٥ إلى ٢٢، حيث تعمل ثلاث جهات حالياً على وضع اللمسات الأخيرة على جهودها الرامية للانضمام إلى الشبكة. ومن البلدان التي أنشئت فيها مراصد إندونيسيا، والبرازيل، والبرتغال، والصين، وكرواتيا، والمكسيك، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليونان.

٧٣ - ومن أجل تعزيز تبادل المعارف، أقرت منظمة السياحة العالمية عقد اجتماعات عالمية سنوية للشبكة الدولية لمراصد السياحة المستدامة، يمكن فيها للجهات السياحية الجديدة والراسخة منها سلفاً والمهتمة وكذا غيرها من أصحاب المصلحة المهتمين في مجال السياحة أن يتبادلوا الخبرات، والتعرف على

أفضل الممارسات والمضي قدما في جهودهم للرصد. ويرتبط تغيير محتوى الاجتماعات السنوية للشبكة بالتقدم المحرز في مجال قياس السياحة، بالنظر إلى أن القطاع يعرف حاليا توحيدا لجهود القياس المبذولة على الصعيد المحلي، مما يؤدي إلى نهج أكثر توافقا وتكاملا من الناحية الاستراتيجية.

٧٤ - وفي الاجتماع العالمي الأول للشبكة، المعقد في ٢٠١٦، قُدمت الوجيهات إلى إطار الشبكة المعاد تصميمه، في حين أُتيحت للمشاركين في الاجتماع الثاني في ٢٠١٧ فرصة لمناقشة الأساليب النوعية والكمية المحددة لرصد آثار السياحة على المستوى المحلي والتعرف على أحدث التطورات فيما يتعلق بالبيانات غير التقليدية والفرص الناجمة عن أوجه التقدم الجديدة في مجال التكنولوجيا. وأتاح أيضا للوجيهات المهتمة والوجيهات الجديدة الفرصة كي تتلقى التوجيهات من الوجيهات المتقدمة سلفا. ومن المزمع عقد الاجتماع العالمي الثالث في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، حيث سيركز على الخطوات العملية اللازمة عند إنشاء مرصد من المراسد وتعهد جهوده، بما في ذلك نماذج تفاعلية وعملية لأنشطة القياس المحددة.

٧٥ - ويستمر إنشاء المراسد، بالاستفادة من تجارب السنوات الأولى، وهي تعمل كأدوات لتحسين استنباط الأدلة على مستوى الوجيهة. ومن أجل تعزيز نقل المعارف عبر مختلف المستويات، تعمل البلدان بصورة متزايدة على وضع أطر السياسات والمبادئ التوجيهية على الصعيد الوطني وربطها مع جهود قياس محددة على الصعيد المحلي. وتشكل إندونيسيا والبرتغال والمكسيك أمثلة للربط بصورة مباشرة بين أهداف خطط التنمية السياحية الوطنية وأنشطة القياس على الصعيد المحلي، وذلك باستخدام مراسد باعتبارها الأداة الرئيسية على الصعيد المحلي. وتشير هذه التطورات إلى أن دعم الجهود المحلية، ومن ثم، فإن مسؤولية أصحاب المصلحة المحليين عن التطورات العامة على الصعيد الوطني تتزايد - وهذا تطور بارز إعلاميا ليس فقط في قطاع السياحة بل وفي المناقشات العالمية المتعلقة بالتنمية الحضرية وكذا تغير المناخ.

٧٦ - ويتطلب نجاح قطاع السياحة أيضا تحسين تقنيات الإدارة والتخطيط، والتأثير في حوكمة الوجيهات السياحية، وتعزيز النهج القائمة على المشاركة. ومع زيادة أعداد السياح الذين يسافرون في جميع أنحاء العالم، يواجه عدد متزايد من الوجيهات تحديات جديدة بشأن كيفية الإدارة الفعالة لكل من التدفقات المتزايدة من السياحة وما يترتب عنها من آثار بيئية واجتماعية. ولذلك لجعل تحسين صنع القرارات المستنيرة في صميم العديد من المناقشات المتصلة بتنمية السياحة من أجل كفاءة بيئات معيشية مأمونة وصحية وتحسين رفاه السكان المحليين، وفي الوقت نفسه تطوير وجهات جذابة أيضا للزوار.

٧٧ - ومن أجل تحقيق التوازن بين مختلف الضرورات، حدث تحول في إدارة الوجيهات على مستوى الوجيهة، حيث تغيرت من أنشطة دافعها كمي وأنشطة ترويجية أساساً إلى جهود إدارة تركز التفكير بعناية أكبر في السياق المحلي والاحتياجات المحلية. وفي العديد من الوجيهات في جميع أنحاء العالم، تُرجم ذلك إلى خفض أو حتى إنهاء جهود التسويق النشطة. وفي مقابل ذلك، يزداد تركيز الجهود، في جملة أمور، على تحسين فهم أنواع المسافرين الذين يزورون الوجيهات وتوجيه تدفقات المسافرين عن طريق قياس أنماط التنقل في الوقت الحقيقي والتنبؤ بما تبعا لذلك؛ وإيجاد منتجات وخدمات تسمح بانتشار أفضل للزوار من حيث الزمان والمكان؛ وتحسين الروابط بين ملامح الزوار والعروض السياحية.

واو - إحرار مزيد من التقدم في قطاع السياحة المفيدة للتنمية المستدامة

٧٨ - إن أحد عوامل التمكين الرئيسية لتغيير أنماط إدارة السياحة على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي هو رقمنة القطاع السياحي. وتسمح الحلول التكنولوجية الجديدة والبيانات المتاحة لأصحاب

المصلحة في المجال السياحي بالتصدي على نحو أفضل لتأثيرات القطاع وإدارتها. وفي حين تتيح التكنولوجيا للقطاع التكيف على نحو أفضل مع احتياجات المسافرين والتخطيط للعمليات الجارية وتنفيذها على نحو أكثر فعالية، فقد خلقت أيضا فرصا لتحسين التنبؤ بسيناريوهات التنمية، الأمر الذي من شأنه أن يغير طبيعة إدارة السياحة عموما. وقد أضحى جمع وإدارة واستخدام البيانات أمرا حيويا للأعمال التجارية والوجهات السياحية ككل، إذ منحها القدرة على تحسين القدرة التنافسية، وتنفيذ هياكل الحوكمة الشاملة، وتعزيز الاستدامة.

٧٩ - ومن أجل قيادة وتشكيل نماذج سياحية جديدة للقرن الحادي والعشرين تقوم على الابتكار، والتكنولوجيا، والاستدامة، وإمكانية الوصول، عُقد المؤتمران العالميان الأول والثاني لمنظمة السياحة العالمية بشأن الوجهات السياحية الذكية في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، على التوالي. وجمع المؤتمران، اللذان نُظما بالتعاون مع وزارة الطاقة والسياحة وبرنامج العمل الرقمي في إسبانيا ووجهات شريكة مختلفة (منطقة مورسية في ٢٠١٧ وإمارة أستورياس في ٢٠١٨)، خبراء دوليين في مجال السياحة من أجل مناقشة الفرص المتاحة للوجهات السياحية والتحديات التي تواجهها التي تنجم عن المنتجات والخدمات المبتكرة القائمة على حلول تكنولوجية جديدة. وفي كلتا المناسبتين، تجمّع أكثر من ٥٠٠ مشارك، بمن فيهم ممثلو الحكومات، وكيانات القطاع الخاص، والباحثون والأكاديميون، والمراكز التكنولوجية.

٨٠ - وقد أضحى المؤتمر العالمي المعني بالوجهات الذكية منصة هامة للمشاركين من أجل تبادل المعارف، وبناء الشراكات، وتعزيز فهمهم للمواضيع الرئيسية ذات الصلة بالوجهات الذكية. واطلع المشاركون وناقشوا مواضيع منها: البيانات المستندة إلى مراجع جغرافية (ذكاء المكان)؛ وإنترنت الأشياء والبيانات الضخمة؛ والتحول الرقمي داخل الوجهات؛ ومنصات البيانات المفتوحة والنهج القائمة على المشاركة الموجهة للرصد؛ والحوكمة الذكية للوجهات؛ والتجارب الناجحة القائمة على البيانات؛ والتنقل الذكي؛ والسياح الرقميون الجدد؛ وتسخير التكنولوجيا من أجل تحسين إمكانية الوصول إلى الوجهات السياحية؛ والاقتصاد الدائري؛ وتيسير إمكانية استخدام الوسائل الرقمية؛ واستخدام التكنولوجيا لحماية التراث الثقافي والتنوع البيولوجي؛ وتسخير التكنولوجيا لأغراض رصد السياح ورضى المجتمع؛ والابتكار الرقمي والنماذج التجارية الجديدة.

٨١ - ونتيجة للكمية المتزايدة مما هو متاح من البيانات المستندة إلى المراجع الجغرافية، تزداد قدرة الوجهات السياحية على تعزيز آليات الإبلاغ وصنع القرار. وعلى الرغم من أن العديد من المصادر المستخدمة ليست جديدة في مجال الإحصاءات الرسمية (مثل صور السواتل)، وعلى الرغم من أن البيانات المستندة إلى البيانات الجغرافية استُخدمت منذ سنوات عديدة في مختلف القطاعات، فإنه لا يمكن إلا من خلال هذه التطورات التكنولوجية الجديدة (بما في ذلك المصادر الجديدة والطاقة الحوسبية الأكبر والأقوى والأسرع) جمع البيانات الجغرافية المكانية واستخدامها بطرق جديدة في جميع الصناعات، بما في ذلك السياحة.

٨٢ - وتسمح التكنولوجيات الجديدة والقدرات المتنامية للوجهات السياحية برصد آثار السياحة على نحو أكثر دقة وأنسب توقيتا أيضا لأصحاب المصلحة المعنيين بالسياحة من أجل تعزيز اتصالهم الشفافة مع جميع أصحاب المصلحة. ويشكل المزيد من التداول المنفتح والشفاف للبيانات السياحية تنمية على الصعيدين الوطني والمحلي على السواء، وهناك أسلوب يزداد ظهورا هو إعداد ونشر نظم المعلومات الجغرافية التي توفر نظرة عامة واضحة عن المعلومات المحددة المتصلة بالسياحة.

٨٣ - ومن أجل دفع الرقمنة في قطاع السياحة، يجري إطلاق عدد متزايد من المبادرات بغية دعم الأفكار ونماذج الأعمال التجارية الجديدة التي يمكن أن تؤدي إلى تعزيز التنمية المستدامة. ويهدف إيجاد الوظائف وتوليد الفرص وكفالة استدامة القطاع وقدرته التنافسية في المستقبل، بدأ عدد متزايد من الكيانات الخاصة والعامة في وضع برامج تسريع مشتركة أو فردية للمشاريع السياحية الناشئة - وهذا اتجاه لا يزال في مراحله الأولى.

٨٤ - وقد لوحظت الاتجاهات المذكورة آنفا نتيجة للتعامل الفاعل مع الأعمال التجارية والوجهات السياحية في جميع أنحاء العالم، كما جرى الاعتراف بها ومناقشتها في مجموعة متنوعة من المنشورات والمؤتمرات. ومع استمرار التقدم التكنولوجي، من المتوقع أن يستمر هذا التطور، مما يتيح فرصا مختلفة عديدة لتحقيق التنمية المستدامة للقطاع.

ثالثا - الاستنتاجات والتوصيات

٨٥ - واصلت البلدان النظر إلى تنمية السياحة المستدامة باعتبارها قطاعا استراتيجيا عند معالجة مجموعة متنوعة من المسائل، بما في ذلك التخفيف من وطأة الفقر؛ وحماية التنوع البيولوجي والتراث الثقافي؛ والإجراءات المتعلقة بتغير المناخ؛ والتنوع الاقتصادي؛ وتعزيز التنمية الشاملة لجميع الفئات السكانية، ويستمر كذلك استكمال السياسات والتشريعات أو الأخذ بها لأول مرة من أجل تنمية السياحة المستدامة. وفي هذا السياق، مثلت السنة الدولية لتسخير السياحة المستدامة من أجل التنمية، ٢٠١٧، معلما رئيسيا هاما للسياحة بالنظر إلى أنها يسرت تعبئة أصحاب المصلحة وزيادة التوعية بإسهام القطاع في التنمية المستدامة. وقد ترغب الجمعية العامة في أن تدعو الحكومات إلى ما يلي:

(أ) مواصلة تعزيز الجهود الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بشكل عام، والأهداف ٨ و ١٢ و ١٤ بوجه خاص، والعمل في هذا الصدد على تعزيز أمثلة الممارسات الجيدة والحلول المبتكرة في قطاع السياحة؛

(ب) اعتماد التدابير ومبادرات الدعم الرامية إلى تعزيز عمالة الفئات المحرومة في مجال السياحة، بما فيها الفقراء، والنساء، والشباب، والشعوب الأصلية، والموظفون المتقدمون في السن، والأشخاص ذوو الإعاقة؛

(ج) تطبيق نهج الحكومة بأكملها، وتعزيز تجانس السياسات والمؤسسات، ودعم آليات التمويل ومبادرات مشاريع التخفيف من وطأة الفقر، بما في ذلك مبادرات المنظمات المجتمعية الأساس وكيانات القطاع الخاص الصغيرة؛

٨٦ - وفي ضوء إعلان كانكون بشأن تعميم حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام من أجل تحقيق الرفاهية، الذي جرى التأكيد فيه على أهمية السياحة في تعميم مراعاة حفظ التنوع البيولوجي واعتراف فيه بالسياحة كعامل من عوامل التغيير يساعد على التمكين، قد تود الجمعية العامة ما يلي:

(أ) دعوة الحكومات والوكالات الدولية والمنظمات المعنية الأخرى إلى تعميم مراعاة حفظ التنوع البيولوجي في قطاع السياحة وفي الخطط والاستراتيجيات المتعلقة بتغير

المناخ، بحيث تدمج العناصر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع نهج التكيف مع تغير المناخ وحفظ النظم الإيكولوجية ذات الصلة؛

(ب) الحفاظ على سلاسل التوريد المحلية وتشجيع ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الوجهات السياحية الناشئة، والعمل مع مختلف نماذج الأعمال التجارية السياحية من أجل التخفيف من حدة الفقر، وحماية البيئة، والترويج للتنمية المستدامة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(ج) كفاءة الإدارة المسؤولة للموارد، والتصدي للآثار السلبية للإفراط في السياحة، واحترام القدرات البيئية والاجتماعية الثقافية؛

(د) تحسين وتوسيع نطاق مرصد السياحة المستدامة القائمة حاليا في الوجهات السياحية من أجل تعزيز قياس ورصد الآثار البيئية والآثار الإيجابية للعمليات السياحية والإبلاغ عنها؛

(هـ) تعزيز التوعية والتثقيف والتدريب الموجهة إلى السياحة المستدامة والملائمة للبيئة وبشأن الأثر الإيجابي الذي يمكن أن يكون للخيارات الاستهلاكية المستدامة؛

(و) تعزيز محتوى إعلان كانكون على جميع المستويات وفي جميع القطاعات، وتعبئة الموارد اللازمة للوفاء بشروطها.

٨٧ - وتفرض الصلات الوثيقة القائمة بين السياحة والمسائل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وكذلك قدرة القطاع على أداء دور عامل من عوامل التغيير، على قطاع السياحة اعتماد ممارسات الاستهلاك والإنتاج المستدامة التي تساعد على التعجيل بالتحول العالمي نحو الاستدامة. وفي هذا الصدد، قد ترغب الجمعية العامة في ما يلي:

(أ) التشديد على الحاجة إلى إدماج أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في قطاع السياحة، بما في ذلك من خلال تحديد واعتماد نهج التخطيط السياحي الرامية إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد؛

(ب) تشجيع الطلب على النماذج البديلة، ولا سيما نماذج التجارة الدائرية القائمة على الموارد المتجددة، ودورات حياة المنتجات الأطول والمتنوعة، والاستهلاك المشترك وسلاسل القيمة المترابطة، من أجل كفاءة الاستدامة ليس في قطاع السياحة فحسب، بل ومن أجل التنمية المستدامة الشاملة للوجهات السياحية؛

(ج) تشجيع الحكومات، وقطاع السياحة، والمنظمات ذات الصلة على الانضمام لبرنامج السياحة المستدامة لشبكة كوكب واحد، وذلك من أجل التعجيل بالتحول إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في قطاع السياحة، وبوصفه آلية لتنفيذ هدف التنمية المستدامة ١٢، مع إمكانية الدفع قدما بالعمل على الأهداف الأخرى لخطة عام ٢٠٣٠، والخطة العالمية للتنمية المستدامة؛

(د) تشجيع الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة على الاستفادة من منصة "السياحة من أجل أهداف التنمية المستدامة - الرحلة إلى ٢٠٣٠"، التي أطلقتها منظمة السياحة العالمية وسويسرا (على هامش المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة التابع

للمجلس الاقتصادي والاجتماعي) باعتبارها أداة جديدة تهدف إلى تعزيز إسهامات السياحة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٨٨ - ومن خلال التطبيق المنهجي لتقنيات الرصد والتقييم وإدارة المعلومات، يكون بإمكان صناعات السياسات والمخططين ومدراء السياحة وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين تعزيز القدرات المؤسسية من أجل دعم صياغة وتنفيذ سياسات التنمية المستدامة واستراتيجياتها وخططها وعملياتها الإدارية.

٨٩ - وكغيرها من القطاعات الأخرى، تعرف السياحة في الوقت الراهن تحولاً رقمياً سريعاً، مما يتيح فرصاً جديدة لتحسين الاستدامة القائمة على الأدلة المناسبة التوقيت، الأمر الذي جعلها أكثر أهمية بوصفها عنصراً رئيسياً للقدرته التنافسية للقطاع - وهو اتجاه يُتوقع أن ينمو بشكل أقوى في المستقبل. وفي هذا الصدد، قد ترغب الجمعية العامة في ما يلي:

(أ) دعوة الحكومات وأصحاب المصلحة المعنيين إلى الترحيب بالفرص العديدة التي يقدمها التحول الرقمي الجديد لقطاع السياحة، وأن تعمل، تبعاً لذلك، من أجل تعزيز الحلول الذكية التي تدمج معارف من المصادر التقليدية وغير التقليدية للبيانات، وهو ما من شأنه أن يدعم أنشطة بناء القدرات ذات الصلة، ويكفل على المدى الطويل مشاركة المجتمعات المحلية والتعزيز العام لنهج أكثر شمولاً وأكثر استناداً إلى الأدلة إزاء التنمية المستدامة في مجال السياحة؛

(ب) الترحيب بأصحاب المصلحة المعنيين بالسياحة وتقديم الدعم لهم على جميع المستويات في جهودهم الرامية إلى اكتساب الخبرة اللازمة والاستفادة منها في تحقيق التحول الرقمي لأعمالهم التجارية ووجهاتهم السياحية ودعم الجهود المبذولة لتعزيز البيانات المتاحة مع عناصر مستندة إلى مراجع جغرافية وعناصر مكانية (ذكاء المكان) من أجل إيجاد معلومات أكثر دقة وأنسب توقيتاً في مجال السياحة؛

(ج) تشجيع الحكومات على النظر في السياق والتحديات الاجتماعية والثقافية والبيئية المحددة للوجهة السياحية عند وضع نظم ذكية للوجهات، والأهداف، والاستراتيجيات، وخطط العمل، وإعطاء الأولوية للاحتياجات عند تنفيذ الحلول الذكية؛

(د) حث البلدان والوجهات السياحية على اتباع النهج القائمة على المشاركة مع جميع أصحاب المصلحة، مع الاستخدام المسؤول للإمكانات التي توفرها الحلول التكنولوجية الجديدة، وتعزيز الحوار والشفافية والأخلاقيات، بوصفها عناصر رئيسية لوجهات سياحية مستدامة وقادرة على الصمود؛

(هـ) الانضمام إلى مبادرات منظمة السياحة العالمية ذات الصلة مثل المشروع المعني بقياس السياحة المستدامة والشبكة الدولية لمرصد السياحة المستدامة من أجل دعم تحقيق ممارسة وضع السياسات المستتيرة في جميع أنحاء العالم من خلال تحديد الممارسات الفضلى ونشرها، وتعزيز الوعي بالاستدامة وبناء القدرات بشأنها في دوائر أصحاب المصلحة المعنيين بالسياحة؛

(و) تشجيع الحكومات والمنظمات الدولية وقطاع السياحة على العمل على نحو مستمر واستباقي لتحسين تبادل المعارف والتعاون، ودعم وتعزيز المنصات المفتوحة للبيانات من أجل التنمية المستدامة للقطاع، بالتعاون مع قطاعات أخرى؛

(ز) تشجيع التعاون الوثيق المشترك بين القطاعات بشأن الحلول الذكية للوجهات السياحية من أجل كفاءة قابلية الحلول وآثارها للتوسع وبوصفها وسيلة للتصدي للتحديات التي يحددها التحول الرقمي.

(ح) دعوة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والحكومات إلى تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتمويل التكنولوجيا والابتكار مع الاستثمار في المعرفة ورأس المال البشري.